



# مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

مخطوطة

إجابة السائل مختصر أنفع الوسائل

المؤلف

عمر بن إبراهيم بن محمد (ابن نجيم)



**المملكة العربية السعودية**

**وزارة التعليم العالي**

**جامعة أم القرى**

**مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية**

**قسم المخطوطات**



كتاب

اجابة السائل مختصر النفع الواسع  
للحق المدقق الشيخ

عمر بن نجيم

رحم الله تعالى

رحمة واسعة

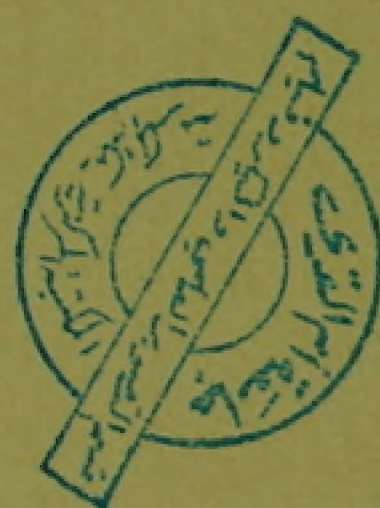
بين



Handwritten notes and a small circular stamp at the bottom left.

Handwritten notes and a small circular stamp at the bottom right.





✓

خطوط رقم ۲۲۲

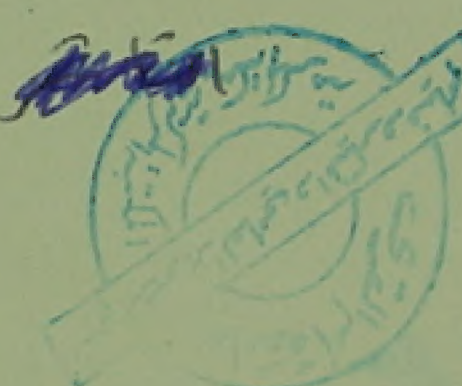
إحاطة السائل مختصر تقع الواسعة

عمره نجيم ، نسخة محمد أحمد عطا

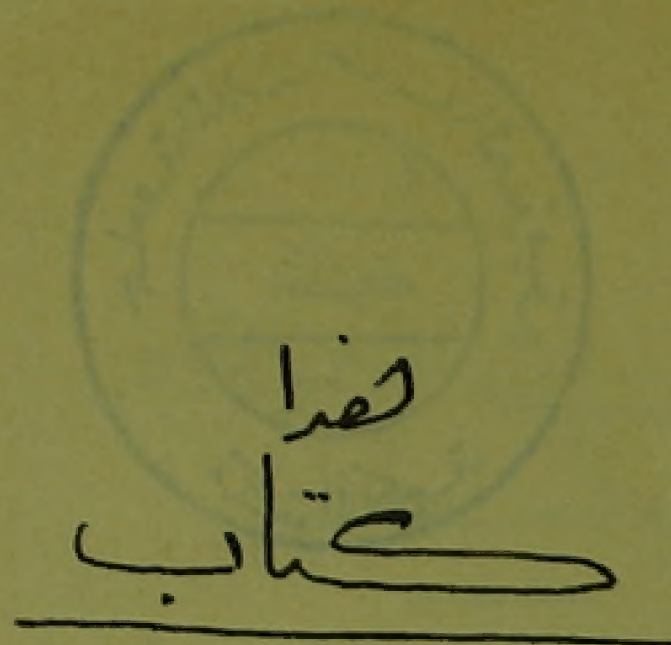
~~مكتبة محمد أحمد عطا~~

١٢ اوردت ج س

١٦ ٨٨







هذا  
كتاب

اجابة السائل مختصر أنفع الوسائل

للمتقدمين في الشريعة محمد بن محمد

رحمه الله تعالى

رحمه واسعه

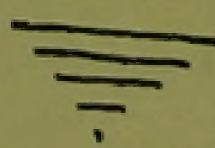
آمين

)

نسخة نسخة منقولة عن نسخة الأصلية المنقولة

بمكتبة بلدية الاسكندرية ضمن مجموعة

مرقومة برقم ٥٤٢٨







۰۰۲۳۳



الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله  
الطاهرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وبه نستعين

أحمدك اللهم على ما ألتزم . وأشكرك على ما أسبقته  
واسجلته . وأصبر وأسلم على ما أوتيت من جوارح  
الكلم . وقوله في المعاصي قد سلم . وعمل له  
وأصابه . والسالك في طريقه من متابعه . ما تولى  
الجديان . وتغلب النيران .  
أما بعد : فانه علم الحق ما تكل الأقدام في  
أصحاء قمره . وتغلب الكور من كوفته  
أو محاذ بدع . وانه للناس في من الطمانين  
ما لا يحصى به نير . ونظم ما لا يكاد يستقر  
غيره البحت في عقائده . والتفتيش في رائقه  
ما يفرض جوده . ونير شهوده . وانه يكف  
الموسم بانظر الوسائل قد عود من هذا النوع  
مسائل . الداية في نوعاً من السلطان والظهور  
وهداً عما استغن عن الكتاب . مع إيمان  
قابلة لمناقشة . حسب مقتضى الظاهر . والله  
أبسط من ذلك لأمر غير من البشر .  
وقد كنت سورت له ففهم من بعده وانه مؤيداً



انه يكون مالا في نظر الفاضل او اقله ابدية  
في المكر زيادة فائدة ، وما عثر في القاصر  
عليه في حجة اوردته ، من ان ذلك يفتقر فائدا  
له فائدا بنسبة القول اليه ، مما لا محل لوقف  
عليه انه يفترض فيما لم يصح فيه سماع ،

ولم يصل الى حقيقة فاهم .  
والله اعلم انه يكون انظر مسألة المر في  
الدرية ، بانه يكون في الفريضة ، وهو  
صبي ونفس الكليل مسألة

لا كذا في الاصل  
وعلق (الى)

لا يجب الزكاة في مال الصغير والصغيرة  
قال علماءنا لا زكاة على الصغير في ماله ، لا ينظم  
في ذلك خلافا بينهم . غير انه القاصر الحنفى لو اراد  
انه يحكم بعدم الوصية عليه ليرتفع المحذور ما طريقه ؟  
فتعذر القضاة كانه يحضر ولو التيسيم وهو فقير يرضى عليه  
بانه في يد مال التيسيم نصبا مالا وقد حال عليه الحول ،  
ويطالع بعشرة دراهم فيجب الدور بانه لم يبلغ  
ولم تجب الزكاة فيه ويسأله الحكم فيلزم سقوط .  
قال رحمه الله تعالى : ولعنني الله هذه الدعوى

في صحة شرا لا في الفقرة ليس له ولاية الطبع  
شرا ، لا في الفقرة وغيرها - مسألة في زكاة  
ليس للفقرانه بطاله ، ولا انه يأخذ ماله بغير  
علمه ، ويضنه بالخذ - مسألة في الزكاة : ليس  
بمؤامراة يأخذ الزكاة منه صاحبه المال منه غير  
ارائه حيا ولو اخذ له سقط عنه - ثم قال انه  
الفقر لم يتبعه مستحقا ، اذ له اية يرضى الفقير  
آخر ، ولاية الفقر لو اراد من علمه في كبر مسألة  
الحول قد تم عليه وتوفر الشروط وامتنع الدفع  
لم يجز - قال وقد ذكر في الطريق الصحيحة  
فما رايته الا انه الامام او نائبه بطاله ليس بأمرط  
عند القاصر فيجب بأمرط لم تجب له فخره ، ويسأل  
القاصر كما يتقاضي عنه وفي ماله لا من خلاف  
المخالفة فيجب له الاذن .

الحكم نعم

قلت : وهذه الدعوى وانه صحت مذكور  
في الاموال الطهارة ، الا ان في صحة فرائد الاموال  
الباطنة ، لما سبق منه ليس له اخذها منه الا  
حيا ، بل اتماله صبي وضربه على ان يورث نفسه

من

في الزكاة  
مسألة

(في الزكاة)



فالطريق الصحيحة مطلقا فيما يظهر انه يعلمه رطل  
 عندها من وجوب الزكاة في مال هذا الصنف  
 فيرفعه زوجه مدعيه وقد عرفت ان قوله لا يجوز  
 في ماله فيحكم الحنف بتقارط في ملكه لا يجوز  
 عليه فيضحه الحكم بقطوعه

وقد ذكرنا في الشرح في شرح المظن ان قضاة  
 زمانه كانوا يحكمون بصله المحبة التي يفرق  
 تحريمها وطريقه انه يعلمه عنده علم  
 صفة المحبة وبعد افتراض بالشروط يترتبة  
 على الواقف المعلوم بان علمه بصفة علم صفة  
 المحبة في هذا الموضع وقد صحت ووقفت  
 المعلوم فيحكم بصفة فيضحه الحكم بصله المحبة  
 ويحصل ما لم يأت منه المحبة بالتبعية انتهى  
 وهذا كما ترى يصح ان يكون طريقا اخر لما  
 نفيه في الالة الا ان اسهل

وقالوا الطريق في اثبات الرضائية بانه يدعى  
 عند القاض وكافة معلقة بدفعه لقبه ربه  
 على الحاضر فيقر بالدية والدعالة وينكر  
 الدفول فيه فيشهد الشهود برؤية اهل

لا يعلق (أه)

فيض بالوصلة وبقوله اه قال في البحر  
 ومن هذا اذا اريد اثبات طلاقه معلوم بدفع  
 شهر فالحيلة فيه ذلك ولو كان الزوج غائبا  
 وليس هذا من قبيل الشرط لانه لا بد ان يكون  
 فعل القاض ومن هذا اذا اريد اثبات  
 شئ من ذلك او وقف او نكاح او طلاق  
 فيعلم وحالة بمسك فلهذا ذلك الشئ ويشي  
 التوكيد فيقول الحنف وحالته معلقة بما لم يرد  
 فيقول التوكيد برصد فبجزة لفظ معلقة بأمر  
 كائنه ويبرهه على الملك وكذا ان يوقف  
 بعلقه بالرفقة وفي النكاح يكون فلهذا  
 زوجة فلهذا وفي الطلاق يكون معرفة  
 عليه ولا يعلق بفعل القاض كحالة نكح  
 او وقف او طلاق انه ملك هذا  
 ما ظهر الله والله اعلم انتهى

مسألة

زيادة المهر والمهر منه  
 قال مسائنا الزيادة في المهر جائزة كالمهر

من  
 دعوى الشرط على  
 القاض

من

لا يعلق (أه)  
 مثل نظائرها



انه ليه قبل . ولما قام الطالب بنية على العيار  
والطهور على العيار بنية اخرى فانه شرط  
انه قارر على وفاء الله كلفه ولا يشترط تعيين  
المال . ولو عار بالنية على الفلاس بعد بيعه لم يقبل  
في الروايات الظاهرة الا بعد مضمون . واقتضا  
في تقديرها والحق الذي عليه العامة يقتضي  
القض . انه وقع هذه مرة ارامه . او  
محمية الحق . هذا اذا كان امره فكلما قالو  
فأما سأل منه عما جلا فانه قالوا لا يفرضه الا  
فدر سبيل بمضرة فله كذا من الخاسية . وفي القضية  
وفي بنية الفلاس لا يشترط حضور المدعي كذا اذا كان  
حاضرا الحق كيقول . ثم ومن اذا لم يبق كلفه فلا بد  
من التفتيش كذا الذي انه يطلب انه يدره . وانه  
ان قاويل فيط ما ممة مدانه يدره في قيامه وقعوده  
ولا ينفذ ولا ينفذ على هذا ولا في الفلاس أو الفلاس  
ولا في الوضوء والخلا والصحيح ان الارض فقط الارض  
الدية انه سأل لزمه بنية او بغيره . ولو افتار  
الطهور المحبس والطالب المدعي فالتحارب للطالب  
الا اذا لم يمس القاض ادخال ضرر به عليه بالمدعي .  
والحق انه سأل القاض من حال المحبس بعد مضمون  
من ان عيار انما هو من ضابط من لوفضة الحق

١١٨  
ص

التي يقبل من فقه القاض انه لزمه له حال دفعه وجب  
اطلاقه ما لم تقم البنية على العيار من غير حاجة الى السؤال  
واذا سئل فالتواضع كيقول في الفلاس كذا في الفلاس . وفي  
مباح فيه سئل في الثقة . قال رحمه الله تعالى  
فاستفيد من هذا المستور كيقول وما وقع من البنية  
من التواضع العدل كيقول وان شاء احوط فغيره  
فيه . والله صه انه يقال انه انه دفعه اخبار  
غير العدل ربه من به والا لا ومنه لا ربح له  
فلا بد من العدل يدل على ذلك ما في الفلاس . والله  
افيه ثقة من يقول وافرجه وان شاء احوط  
لا . ما سئل الاخبار كيقول في يقول لزمه ما في  
التكليف والفكر واشباه ذلك ولا شك في شئ  
النقل من كذا من انه انه صدق الفاسد من القول  
انقول فلهذا هذا . قلت . وفي فتح البقيع  
ويقوله ان اخبار بالسرقة الواحد العدل وان شاء  
احوط ولا يشترط لفظ الشارة ذكره من باب  
الحبس من كفارة شيخ الاسلام .  
قال رحمه الله تعالى هذا اذا لم يكن في الحال فانه  
اما لو قال الطالب انه مدبر وادرس المحبس لا عيار



١١٩  
ص

لا بد من قامة البنية فانه شهد وان من فله سبه  
 نص من ذلك في النظم  
قائمة : قال رحمه الله تعالى : العلم به لا يخرج بعد  
 المدة مع اخبار واحد بحال المحبس لا يكونه من باب  
 الشبهة من نيقة قاصه آخر - أقول وقطعه التنقية  
 باخبار الواحد انه لو وقعت الشرطة بأعماله حال  
 النازية وكلم وأخرج من حانه قضاار بأعماله  
 من يميز لقاصه آخر انه نيقة - يقول لو لم يكن  
 منه ما أخرج من رماح هذا يجب قال نيقة  
 انه يقال انه كما في فوهه لا يجب وانه بعد مع  
 يميز مصول القضاار فيط يجب

### السابعة

من اشد كنفيل من السكر الاضطر البنية  
 ذكر في الحديث اذا قال المدين لى بنية حاضرة قبل يقيم  
 اعطيه كنفيل بنفسه بمدة ايام . واقد كنفيل يميز  
 اليوم استخانة منهنا . والتقدير بالمدن مروي عنه  
 ان عام وهو الصحيح . وله فوهة انظر به لحن  
 والوصية والتقدير للمال والخطير - ثم لابد من قوله  
 لى بنية حاضرة كنفيل مضاه في المصحة لو قال  
 المدين لى بنية لى أو ستهوى فيب لا ينفيل لعدم الفاشية  
 فانه فصل والا امر بمدة كنفيل يضع فيه الا انه

يلكون فريما فيلزمه مقد من القاض - ذكر شرح ادر  
 القاض كضاف ولا يجب من كنفيل من روبره كنفيل  
 والقاض في نفس او مظهر عنه الامم فلهما -  
 واصفوا انه في الحدود الخاصة كذا الزمان والشرك  
 من البنية لا يجب فيموت السفر فانه يميز من اطار  
 كنفيل فيط . وفي السقة يميز من اطاره بالمال لا يقطع  
 وفي الخاصة : وكذا الوفاة ساهها واه فانه باقة  
 منه كنفيل بنفسه وبالبيعة المدين بل وكنفيل بالحقوة  
 وكنفيل بنفسه الكون فانه اطاره اهلها وانه لا يفر  
 لا ينفيل القاض منه زدين - قلت : وفي البرزخ  
 لو لم يميز القاض في فوهة فريما الومرة باقة  
 كنفيل الزدين الوقت ولا حاجة الا اقة كنفيل لوج  
 القضاار . وانه قال في النقول لا يميز كنفيل وانه  
 اوهن وكنفيل عاز القضاار عليه ولا يطالب كنفيل  
 بل يوفقه من الكون كنفيل - وقول البرزخ : ولو  
 فانه فريما لزمه الا آخر المحبس فانه اذا فانه يميز  
 فانه فوهة فله قال اما لا افرح الا فوهة او بعد فوهة  
 ايام كنفيل الا وقت المزدوج كما في البرزخ ايضا -  
 قال ولو انكر الطالبة فوهه نظر الزمة او نص  
 يبعه ليعال منه ففاه فانه قالوا امة المزدوج

ص ١٢٠



مفاتيح الى وقت المرحوم .  
 نقلت هذه النسخة من النسخة المكتوبة بخط فقه بستان  
 الشيخ محمد احمد فرج السهروردي القاصد بالمعالم السريّة  
 المصرية التي نقلت بتاريخ ١٩٢٦ نقلت النسخة  
 المطبوعة المحفوظة بمكتبة بلدية الاسكندرية ضمن مجموعة  
 تشمل على عدد ثمن الوسائل وقواعد مؤيد زارة وهي  
 رقم ٥٤٢٨ ج . وقد جاء تأخيرها مانعه :  
 وهذا آخر ما وجد بالنسخة المنقول من هذه النسخة  
 وذكر في النسخة المنقول من هذه النسخة انه نقلت  
 من نسخة بخط المؤلف وهو صورة وبط البياضات  
 المتقدمة . الحمد لله اولاً وآخراً ولها ربنا لها  
 وصلى الله تبارك وتعالى على أشرف مخلوقاته وخيرته  
 من خلقه سيدنا محمد عبده ورسوله وعلى آله وصحبه  
 وسلم تسليماً كثيراً وأما ابي اليرموع الديلمي والحمد لله  
 رب العالمين . وكما في الفهرست من كتاب هذه النسخة  
 المباركة يوم الاثنين المبارك لحسنه عشر ربيع الثاني  
 رمضان المبارك الذي هو من شهر رجب وعاثته  
 وثمانية من شهر من رجب وعاثته من شهر رجب  
 عليه وسلم وعلى آله واصحابه آتية .

الله .